

تونس في: ٢٠١٥ جوان ٤

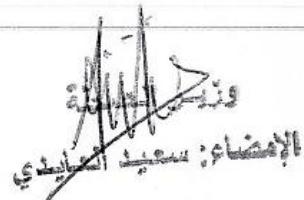
وزارة الصحة

عدد: الديوان / ٣٨

المرسل إليهم للتفعيل:

السادة والسيدات:

- أعضاء الديوان
- المديرين العامين والمديرين بالإدارة المركزية
- المديرين الجهويين للصحة
- المديرين العامين للمؤسسات العمومية للصحة
- مدير المستشفيات والمعاهد والمراکز ومدارس علوم التمريض
- المدير العام للوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات
- المدير العام لمراكز الإعلامية لوزارة الصحة
- المدير العام لديوان المياه المعدنية والاستفباء بالمياه
- الرئيس المدير العام لديوان الوطني للاسرة والعمان البشري
- الرئيس المدير العام للصيدلية المركزية للبلاد التونسية
- الرئيس المدير العام للشركة التونسية للصناعات الصيدلية
- المدير العام للهيئة الوطنية للاعتماد في المجال الصحي



الإمضاع: سعيد الدين بن عبد السلام

من رئيس الحكومة

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

والولاة ورؤساء البلديات

ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع: تذكير بالأحكام التشريعية المتعلقة بإستحقاق أعون الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية للمرتب أو الأجر بعد إنجاز العمل.

المرجع: - الفصل 13 من القانون عدد 112 لسنة 1983 المورخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

- الفصل 75 من القانون عدد 78 لسنة 1985 المورخ في 5 أوت 1985 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة التجارية والصناعية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا.

- الفصل 41 من مجلة الحاسبة العمومية.

وبعد، فقد تم بمقتضى الأحكام التشريعية المنصوص عليها بالمرجع أعلاه ربط إستحقاق أعون الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية للمرتب أو الأجر بواجب إنجاز العمل.

وتدرج قاعدة العمل المنجز في إطار القواعد المحاسبية الأساسية المتصلة بالتصرف في

الأموال العمومية.

وبحدر التذكير في هذا الإطار أن تنفيذ الإضراب عن العمل يعتبر طبقاً للمبادئ والأحكام القانونية الجاري بها العمل، من بين الحالات التي لا يتم فيها إنجاز العمل وبالتالي فإنها تستوجب الخصم الآلي من المرتب أو الأجر.

وتأسيساً على ذلك، فإن كل غياب غير مبرر طبقاً للتشريع والترتيب الجاري بها العمل عن مركز العمل أو المشاركة في إضراب عن العمل يعتبر عملاً غير منجز ويؤدي بصفة مباشرة إلى الخصم من المرتب وملحقاته ويوجب على المتصرف في الموارد البشرية إتخاذ التدابير الإدارية المستوجبة قانوناً في هذا المجال.

لذا، يتعين على السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء المنشآت والمؤسسات العمومية ورؤساء البلديات إعطاء التعليمات الالزامية للمصالح الراجعة إليهم بالنظر إلى تفعيل قاعدة العمل المنجز والسهر على التطبيق السليم للقواعد الحاسبية للتصرف في الأموال العمومية وذلك في كنف الإحترام التام لمارسة الحقوق النقابية التي يكفلها الدستور ومنها الحق في الإضراب.

والسلام

رئيس الحكومة
عبد العزيز بن عبد الله الصمعان